|  |  |
| --- | --- |
| المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية  لعام 2012 (WCIT-12) دبي، 14-3 ديسمبر 2012 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الوثيقة 9-A |
|  | 3 أغسطس 2012 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر | |
|  | |

# أولاً مقدمة

تعرض هذه المساهمة مقترحات على المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (WCIT‑12) أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنقيح لوائح الاتصالات الدولية. ومقصد هذه المقترحات دعم تنقيح لوائح الاتصالات الدولية على نحو يحقق الهدف العالمي الرامي إلى توفير نفاذ إلى شبكات الاتصالات بقدر أكبر من التنافسية ويسر التكلفة. وقد هيأت لوائح الاتصالات الدولية قاعدة للنمو في سوق الاتصالات الدولية، مما أسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة حول العالم. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى الاستفادة من لوائح الاتصالات الدولية كأداة لتعزيز التطوير المستمر للاتصالات الدولية دون إثقال كاهل قطاع الاتصالات بلوائح تنظيمية اقتحامية وغير ضرورية. وتكرر الولايات المتحدة تأكيد استعدادها للعمل مع جميع الوفود في سبيل تحقيق نواتج ناجحة من المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012.

غير أن الولايات المتحدة ترغب كذلك في الإشارة إلى أن الإنترنت قد تطورت بحيث تعمل ضمن بيئة منفصلة ومتميزة تتجاوز نطاق أو ولاية لوائح الاتصالات الدولية أو الاتحاد الدولي للاتصالات. وعلى وجد التحديد، فقد نشأت بجهود من منظمات يتعدد فيها أصحاب المصالح مثل جمعية الإنترنت وفريق مهام هندسة الإنترنت واتحاد شبكة الويب العالمية وسجلات الإنترنت الإقليمية ومؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وقد أدت هذه المنظمات دوراً رئيسياً في تصميم الإنترنت وتشغيلها وحققت نجاحاً يعزى إلى ما تتسم به من طبيعة مفتوحة وشمولية. وتؤمن الولايات المتحدة بأن هذه المؤسسات القائمة هي الأقدر على معالجة القضايا ذات الصلة بما يلزم من سرعة ومرونة في بيئة الإنترنت سريعة التغير هذه. وقد حققت الإنترنت التوصيل البيني العالمي كشبكة شبكات غير مركزية بدون أي نظام تنظيمي دولي، بل إن من شأن وضع أي نظام رسمي من هذا النوع أن يعرض نموها للتقويض.

وعلى ذلك فالولايات المتحدة لن تؤيد أي مقترحات من شأنها زيادة ممارسة التحكم في إدارة الإنترنت أو محتواها. وستعارض الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق لوائح الاتصالات الدولية بحيث تتيح أي رقابة على المحتوى أو تعوق التدفق الحر للمعلومات والأفكار. وهي تؤمن بأن المؤسسات القائمة التي تتعدد فيها أصحاب المصلحة على نحو يجمع بين الصناعة والمجتمع المدني قد أثبتت فعالية في عملها وأنها ستستمر في ضمان الحيوية المتواصلة للإنترنت وأثرها الإيجابي على الأفراد والمجتمع. وعلاوةً على ذلك، وباستحضار اتفاق الدول الأعضاء في القرار 130 (غوادالاخارا، 2010) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين على أن "المبادئ القانونية أو السياساتية [التي] تتعلق بالدفاع والأمن الوطنيين والمحتوى والجريمة السيبرانية تشملها الحقوق السيادية لهذه [الدول الأعضاء]"، فإن الولايات المتحدة ستعارض أي أحكام تتداخل مع هذه الحقوق. وتدعو الولايات المتحدة الإدارات الأخرى إلى الدخول في حوار يتسق مع هذه المبادئ التي تمثل أهمية حيوية للتطوير المستمر للاتصالات الدولية.

# ثانياً وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن لوائح الاتصالات الدولية

تعتقد الولايات المتحدة أنه من الممكن معالجة التغيرات التي شهدها قطاع الاتصالات على الصعيد العالمي منذ انعقاد المؤتمر الإداري العالمي للبرق والهاتف لعام 1988 في ملبورن بأستراليا واستيعابها دون إجراء تعديلات في لوائح الاتصالات الدولية إلا بقدر محدود. ومن المهم أن يستمر تعبير لوائح الاتصالات الدولية عن مبادئ عامة تتسم بقدر كافٍ من المرونة لاستيعاب تغيرات التكنولوجيا والسوق الحالية والمستقبلية.

وإضافةً إلى ذلك، تشير الولايات المتحدة إلى أن لوائح الاتصالات الدولية بحكم سريانها الحالي تمثل أوجَه نقطة انطلاق للمفاوضات المتعلقة بتنقيحها. وتؤدي قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2010 دوراً توجيهياً لهذه التنقيحات. ويجب أن يستمر اتساق لوائح الاتحاد الإدارية، أي لوائح الاتصالات الدولية ولوائح الراديو تحديداً، مع دستور الاتحاد واتفاقيته وتكميلها لهما. كما ينبغي أن تبقى لوائح الاتصالات الدولية المنقحة "معاهدة مستقرة" دون حاجة إلى تحديث منتظم أو متكرر. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يستمر ما تنطوي عليه لوائح الاتصالات الدولية من إقرار بحق الدول الأعضاء السيادي في تنظيم قطاع الاتصالات بكل منها.

ويبرز تقرير إحصائي صدر مؤخراً عن الاتحاد بالتفصيل الزيادة غير العادية في التنافس في سوق الاتصالات العالمية على مدى العقد الأخير (نشرة الاتحاد الإحصائية، StatShot، 2011). ويشير تقرير الاتحاد إلى شهود عام 2010 السماح بالتنافس على الخدمات المتنقلة وخدمات البيانات في أكثر من %90 من البلدان وعلى النفاذ إلى البوابات الدولية في %78 من البلدان. كما يشير أيضاً إلى أن التنافس على خدمات الصوت الأساسية قائم في ثلثي البلدان وعلى الخطوط المؤجرة في ثلاثة أرباع بلدان العالم. وقد أدى هذا التنافس إلى تطورات تكنولوجية غير مسبوقة وحفز تطوير خدمات جديدة.

ويدل نجاح الاتصالات الدولية منذ عام 1988 على أن لوائح الاتصالات الدولية قدمت إسهاماً إيجابياً في الابتكار والنمو. ولذلك، لا تحتاج معظم أحكام لوائح الاتصالات الدولية - إن احتاجت - إلا إلى تغييرات طفيفة للغاية. ويتمثل الاستثناء الوحيد من ذلك في المادة 6 التي تعالج تبادل حركة الاتصالات الدولية، حيث تتطلب المادة 6 تعديلات معتبرة تعكس بيئة الاتصالات القائمة اليوم وتستوعب تغيرات التكنولوجيا والسوق المستقبلية.

وتعكس لوائح الاتصالات الدولية الحالية سوق اتصالات جرت في ظلها معظم الحركة بين ناقلين احتكاريين، وكانت الحركة عبارة عن مهاتفة وبيانات ثابتة وبرق. أما اليوم فيجري تبادل معظم الحركة بموجب ترتيبات تجارية بين ناقلين يعملون في بيئات تنافسية تنطوي على خدمات متنافسة متعددة.

وعلى ذلك تقترح الولايات المتحدة ما يلي:

• إجراء حد أدنى من التغييرات على تمهيد لوائح الاتصالات الدولية؛

• تحقيق الاتساق بين التعريفات الواردة في لوائح الاتصالات الدولية وتلك الواردة في دستور الاتحاد واتفاقيته، دون المساس بتعريفات الاتصالات وخدمة الاتصالات الدولية؛

• الإبقاء على الطبيعة الطوعية للامتثال لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

• استمرار الاقتصار في تطبيق لوائح الاتصالات الدولية على وكالات التشغيل المعترف بها، أي أنه ينبغي تجنب توسيع نطاق لوائح الاتصالات الدولية لتعالج وكالات التشغيل الأخرى غير المعنية بتقديم خدمات اتصالات دولية مصرح بها أو مرخص لها إلى الجمهور؛

• التأكيد من خلال إجراء تعديلات على المادة 6 على الدور الذي يؤديه التنافس في السوق والاتفاقات المبرمة إثر مفاوضات تجارية في تبادل حركة الاتصالات الدولية.

# ثالثاً مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

تقر الولايات المتحدة بالدور الذي أدته لوائح الاتصالات الدولية في سبيل تعزيز نمو شبكات الاتصالات. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تقر كذلك بالحق السيادي لكل بلد في تنظيم قطاع الاتصالات الخاص به. وعلاوةً على ذلك، تعارض الولايات المتحدة إضافة أحكام على لوائح الاتصالات الدولية يمكن تفسيرها على نحو يقيد الخيارات المتاحة للحكومات في تنظيم أنظمتها الوطنية المتعلقة بالاتصالات. وإذا كان من المنشود أن تعزز لوائح الاتصالات الدولية تطوير الاتصالات على أمد طويل، فيجب أن تبقى مرنة بقدر كافٍ للسماح بالتغير التكنولوجي السريع وبتطور نماذج أعمال جديدة وخدمات موجهة إلى صالح المستهلكين.

وفي ضوء ما سبق ذكره، يسر الولايات المتحدة أن تتقدم بدفعتها الأولى من المقترحات في **الإضافة 1** للنظر فيها خلال المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (WCIT-12). وتحتفظ الولايات المتحدة بالحق في الإضافة على وجهات النظر والمقترحات المنصوص عليها في هذه الوثيقة أو تعديلها على أي نحوٍ آخر من خلال مساهمات لاحقة.

وتدرج المقترحات اللاحقة على هيئة **إضافات** أخرى على هذه الوثيقة.

ويعرض الجدول المرفق في **الملحق** ملخصاً لقائمة المقترحات المقدمة من الولايات المتحدة.

الملحـق

قائمة المقترحات المقدمة إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 من الولايات المتحدة

| **الولايات المتحدة الأمريكية** | **عنوان الولايات المتحدة الأمريكية** | **ملخص المقترح** |
| --- | --- | --- |
| **USA/9A1/1** | عنوان لوائح الاتصالات الدولية | يبقى دون تغيير. |
| **USA/9A1/2** | عنوان التمهيد | يبقى دون تغيير. |
| **USA/9A1/3** | نص التمهيد | تحقيق الاتساق مع المصطلحات الحالية المستخدمة في الرقم 31 من الدستور. |
| **USA/9A1/4** | عنوان المادة 1 | يبقى دون تغيير. |
| **USA/9A1/5** | نص المادة 1.1 أ) | تحديث صياغي لتوضيح أن لوائح الاتصالات الدولية تنطبق على الدول الأعضاء. |
| **USA/9A1/6** | نص المادة 1.1 ب) | تحديث صياغي. |
| **USA/9A1/7** | نص المادة 2.1 | لا توجد تغييرات مقترحة، فقد استمر هذا الحكم فاعلاً مع مرور الوقت. |
| **USA/9A1/8** | نص المادة 3.1 | لا توجد تغييرات مقترحة، فهذا الحكم يجسد أغراض الاتحاد على النحو المعبر عنه في المادة 1 من الدستور. |
| **USA/9A1/9** | نص المادة 4.1 | تغييرات صياغية تفيد أنه ينبغي للامتثال لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات أن يبقى طوعياً. حذف الأحكام المتعلقة بتعليمات لأنها لم تعد سارية. |
| **USA/9A1/10** | نص المادة 5.1 | تعكس التعديلات المقترحة تبادل حركة الاتصالات الدولية في بيئة تنافسية. |
| **USA/9A1/11** | نص المادة 6.1 | تعكس التغييرات المقترحة الأسباب الواردة للمادة 4.1. |
| **USA/9A1/12** | نص المادة 7.1 أ) | تحديث صياغي لتحقيق الاتساق مع الدستور/الاتفاقية. |
| **USA/9A1/13** | نص المادة 7.1 ب) | اقتراح بالحذف لأن هذا الحكم مشابه للحكم الوارد في المادة 6.1. |
| **USA/9A1/14** | نص المادة 7.1 ج) | تحقق التعديلات المقترحة اتساق النص مع المصطلحات الواردة في الدستور/الاتفاقية. |
| **USA/9A1/15** | نص المادة 8.1 | لا توجد تغييرات مقترحة، فقد استمر هذا الحكم فاعلاً مع مرور الوقت. |
| **USA/9A1/16** | عنوان المادة 2 | يبقى دون تغيير. |
| **USA/9A1/17** | نص المادة 2 | لا توجد تغييرات مقترحة، فالمقدمة تصف نطاق وأغراض التعريفات الواردة في لوائح الاتصالات الدولية. |
| **USA/9A1/18** | 1.2 *الاتصالات* | لا توجد تعديلات مقترحة. |
| **USA/9A1/19** | 2.2 *خدمة الاتصالات الدولية* | لا توجد تعديلات مقترحة. |
| **USA/9A1/20** | 3.2 *اتصالات الدولة* | تحقق التعديلات المقترحة اتساق تعريف لوائح الاتصالات الدولية مع التعريف الوارد في الرقم 1014 من الدستور. |
| **USA/9A1/21** | 6.2 *الطريق الدولي* | يؤيد التعديل المقترح حذف هذا التعريف. |
| **USA/9A1/22** | 7.2 *العلاقة* | يؤيد التعديل المقترح حذف هذا التعريف. |
| **USA/9A1/23** | 8.2 *رسوم المحاسبة* | لم يعد للتعريف ضرورة في ضوء التغييرات المقترح إجراؤها على المادة 6. |
| **USA/9A1/24** | 9.2 *رسوم التحصيل* | تغييرات صياغية. |
| **USA/9A1/25** | 10.2 *التعليمات* | يؤيد التعديل المقترح حذف الإشارة إلى تعليمات قطاع تقييس الاتصالات. |
| **USA/9A1/26** | عنوان المادة 3 | يبقى دون تغيير. |
| **USA/9A1/27** | نص المادة 3.3 | اقتراح بالحذف لأن هذا الحكم غير ملائم في بيئة تنافسية. |
| **USA/9A1/28** | عنوان المادة 6 | تعكس التنقيحات المقترحة عدم تلاؤم الأحكام التنظيمية المفصلة الحاكمة للترسيم والمحاسبة بالنسبة إلى خدمات الاتصالات الدولية مع سوق تنافسية. |
| **USA/9A1/29** | عنوان المادة 6.1 | اقتراح بالحذف نظراً لتقادم العنوان. |
| **USA/9A1/30** | نص المادة 1.1.6 | تطرح التعديلات المقترحة نصوصاً تتسم بالمرونة تستوعب التطورات التكنولوجية ومستجدات السوق. |
| **USA/9A1/31** | نص المادة 2.1.6 | اقتراح بالحذف لأن هذه المادة غير ذات وجه في الأسواق التنافسية. |
| **USA/9A1/32** | نص المادة 3.1.6 | إعادة الترقيم إلى 2.6. |
| **USA/9A1/33** | نص المادة 1.2.6 | منقول من 6.1 في التذييل 1. |
| **USA/9A1/34** | عنوان ونص المادة 2.6 وقسمها الفرعي | اقتراح بالحذف نظراً لإحلال المادة 1.6 الجديدة محلها. |
| **USA/9A1/35** | عنوان ونص المادة 3.6 وقسمها الفرعي | اقتراح بالحذف نظراً لتقادم هذه الأحكام. |
| **USA/9A1/36** | نص المادة 4.6 وأقسامها الفرعية | اقتراح بحذف التذييل 1 وتعديل التذييل 2. |
| **USA/9A1/37** | عنوان المادة 9 | يبقى دون تغيير. |
| **USA/9A1/38** | نص المادة 1.9 أ) | تحديث صياغي لتحقيق الاتساق مع الدستور/الاتفاقية. |
| **USA/9A1/39** | نص المادة 1.9 ب) | اقتراح بحذف "البلدان الثالثة" لأنه ينبغي تجنب إلحاق أضرار تقنية لجميع مرافق الاتصالات وليس مرافق اتصالات البلدان الثالثة فقط. |
| **USA/9A1/40** | نص المادة 2.9 | تحديث صياغي لتحقيق الاتساق مع الدستور/الاتفاقية. |